

الفصل الثانى الدفع بعدم توافر ظرف التردد

لا يقوم التردد قانونا الا بانتظار الجانى وترقبه للمجنى عليه فترة من الزمن أيا كانت مدتها فى مكان أو أكثر يتوقع قدومه منه أو اليه ليتوصل بذلك الى الاعتداء عليه أو مفاجأته لشل مقاومته أو لمنع الغير من معاونته أو لضمان دقة اصابته أو لاعاقبة اسعافه أو لكى يهئ لنفسه أفضل الفرص لتنفيذ جريمته أو التخلص من آثارها

ولا تلازم بين التربص و بين إعتياد المرور من طريق ما، ولا بين سبق الإصرار و بين هذا الإعتياد، ولا تنافى بين أيهما و بين عدم الإعتياد فسواء أكان المجنى عليه معتاداً سلوك هذه الطريق، أم كان غير معتاد سلوكها، فما ذلك بضار شيئاً فيما يقوم من الأدلة على توافر أى من هذين الطرفين، والترصد لا يقصد به الا أن يكون ظرفاً مشدداً للعقوبة وليس عنصراً يدخل فى تكوين الجريمة بحيث يؤثر فى المسئولية وجوداً أو عدماً .

أحكام النقض ٠٠٠

٠ من المقرر أن البحث فى توافر ظرف الإصرار والترصد، من اطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج وكان الحكم قد بين توافر ظرف سبق الإصرار بقوله وحيث أنه عن سبق الإصرار بالنسبة للمجنى عليها الأولي... فتأبى فى حقه فى توافر الباعث على القتل وهو الضغينة التى يحملها المتهم لوالد المجنى عليها من أن شهد عليه فى واقعة سرقة جهاز التسجيل ومن ساعتها عقد العزم وبيت النية على الانتقام منه بقتل أحد أولاده، وقد أعمل فكره فى هدوء وروية فى تدبير خطته التى رسمها لتنفيذ جريمته باستدراج المجنى عليها إلى مسكنه وقتلها، ودل على ثبوت ظرف التردد من قيام المتهم بتربص خطوات المجنى عليها بالطريق الذى تسلكه عادة أمام منزله فولدت لديه رغبة الانتقام من أبيها وما أن ظفر بها حتى استدرجها إلى مسكنه مغرباً إياها بقطعة حلوي بعثت فى نفسها الأمان والاطمئنان حتى أنفذ ما أنتواه بالنسبة لها، فان ما أورده الحكم فيما سلف يتحقق به ظرفاً سبق الإصرار والترصد على النحو المعرف قانوناً.

الطعن رقم ٢٢٤٤٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩١/١١/٣ ص ٤١ ص ١٠٨٨

• إن ظرف الترصّد يتحقّق بانتظار الجانى للمجنى عليه فى الطريق الذى يعرف أنه سوف يأتى منه سواء كان ذلك بالتربص له فى مكان معين منه أو بالسير فى بعض الطريق إنتظاراً لقدم المجنى عليه من حقله ما دام الجانى كان مترقباً فى الطريق مجيئه للفتك به.

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٥٢ / ١٢ / ٣٠ ص ٣٠٦

• إن العبرة فى قيام الترصّد هى فى تربص الجانى و ترقبه للمجنى عليه مدة من الزمن قصيرة أو طويلة فى مكان يتوقع قدومه إليه ليتوسل بذلك إلى الإعتداء عليه بالقتل أو الإيذاء، ولا يؤثّر فى ذلك أن يكون الترصّد فى مكان خاص بالجانى نفسه.

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٥٣ / ٠٦ / ١٥ ص ٩٦٤

• لا تلازم بين التربص و بين إعتياد المرور من طريق ما، و لا بين سبق الإصرار و بين هذا الإعتياد، و لا تنافى بين أيهما و بين عدم الإعتياد فسواء أكان المجنى عليه معتاداً سلوك هذه الطريق، أم كان غير معتاد سلوكها، فما ذلك بضار شيئاً فيما يقوم من الأدلة على توافر أى من هذين الطرفين.

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٢ / ١١ / ٢١ ص ٢٥

• متى أثبت الحكم على الطاعن ظرف الترصّد فالكلام فى سبق الإصرار غير منتج.

الطعن رقم ١٩٩٧ لسنة ٣ ق جلسة ١٩٣٣ / ٠٦ / ١٩ ص ١٩٧

• إن القانون إذ نص فى المادة ٢٣٠ عقوبات على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار أو الترصّد فقد غاير بين الطرفين و أفاد أنه لا يشترط لوجود الترصّد أن يكون مقترناً بسبق الإصرار بل يكتفى بمجرد ترصد الجانى للمجنى عليه بقطع النظر عن كل إعتبار آخر.

الطعن رقم ١٤٠٣ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٢ / ٠٥ / ١٨ ص ٦٦٤

• العبرة فى قيام التردّد هى بتربص الجانى و ترقبه للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أم قصرت فى مكان يتوقع قدومه إليه ليتوسل بذلك إلى الاعتداء عليه بالقتل، و لا يؤثر فى ذلك أن يكون التردّد فى مكان خاص بالجانى نفسه.

الطعن رقم ٦٩٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩ / ١١ / ١٩٥٥ ص ١٣٥٧

• عدم توفر ظرف التردّد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية المتهم من مجرد الاعتداء إلى ارادة القتل ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك و لما كانت نية القتل هى من الأمور الموضوعية التى يستظهرها القاضى فى حدود سلطته التقديرية وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يعدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التى اقتنعت بها المحكمة، فان النعى على الحكم بالقصور يكون منتفياً.

الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٥/٧ س ١٣ ص ٤٣٤

• يكفى فى بيان توافر ظرف التردّد، كما عرفه القانون، أن يثبت الحكم أن المتهمين إنتظروا المجنى عليه خلف جدار ليفتكوا به. و لا تأثير لقصّر مدة هذا الإنتظار، فإن المادة ٢٣٢ من قانون العقوبات صريحة فى أن " التردّد هو التربص لشخص فى جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن، طويلة كانت أو قصيرة، للتوصل إلى قتله أو إيذائه ". و إذا كان التردّد ظرفاً مستقلاً حكمه فى تشديد العقوبة حكم سبق الإصرار فإن قيامه وحده يكفى و لو لم يتوفر ظرف سبق الإصرار.

الطعن رقم ٧٤٥ لسنة ١٣ ق جلسة ١٠ / ٠٥ / ١٩٤٣ ص ٢٤٧

• إذا كانت المحكمة، بعد أن أثبتت على المتهم قيام العداة بينه و بين المجنى عليه و توقع هذا الأخير إنتقام المتهم منه، قد إستخلصت من ذلك، و من وجود المتهم مختبئاً بسلاحه بجوار نخيل فى طريق المجنى عليه دون أن يكون لذلك أى مبرر، أن هذا المتهم لابد كان يعلم بأن المجنى عليه سيمر من مكان الحادث - سواء أكان هذا العلم عن طريق الرؤية أو السماع - و أنه إنتظره فيه ليفتك به، فهذا منها إستخلاص سائغ تبرره المقدمات التى ذكرتها.

الطعن رقم ١٤٨٣ لسنة ١٤ ق جلسة ٢٠ / ١١ / ١٩٤٤ ص ٥٣٣

• لما كانت المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات إذ نصت على العقاب على جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار أو الترصد، فقد غايرت بذلك بين الطرفين، ومن ثم فلا يترتب على الحكم إذ استبقي ظرف الاصرار مع استبعاد ظرف الترصد.

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٧ / ١٠ / ١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٧٣٨

• ظرف الترصد لا يقصد به الا أن يكون ظرفا مشددا للعقوبة وليس عنصرا يدخل فى تكوين الجريمة بحيث يؤثر فى المسئولية وجودا أو عدما ومن ثم فان ما قصده المحكمة من استبعاد نية القتل وظرف الترصد هو انتفاء مقتضيات تشديد العقوبة دون أن يترتب على ذلك انتفاء ثبوت اقتراح الطاعن لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دين بها.

الطعن رقم ١٧٩٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٧٠ ص ٢١ ص ٢٥٥

• لا جدوى مما يثيره الطاعن، من أن جريمة الشروع فى القتل تعتبر مستحيلة ما دامت المحكمة قد دانتها فى جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد باعتبارها الجريمة الأشد.

الطعن رقم ٦١٦ لسنة ٤٠ ق جلسة ٢١ / ٥ / ١٩٧٠ ص ٢١ ص ٧٦٠

• حكم ظرف الترصد فى تشديد العقوبة كحكم ظرف سبق الاصرار وإثبات توافر أحدهما يفنى عن إثبات توافر الآخر.

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤١ ق جلسة ٢١ / ١٠ / ١٩٧١ ص ٢٢ ص ٥٩٠

الفصل الاول الدفع فى القتل باسم

جريمة القتل باسم إحدى جرائم القتل العمد الموصوفة ، هى من جرائم الوسيلة المحددة ، أى لا يقوم نموذجها القانونى إلا اذا كانت الوسيلة التى استعملها الجانى هى اعطاء مواد سامة للمجنى عليه ، ولا يصلح فى تنفيذها أى وسيلة أخرى ، كما يلزم لقيامها بالاضافة لوسيلة ارتكابها ان تتوافر لها كافة الاركان المتطلبية لقيام جريمة القتل العمد العادية ، فيلزم توافر فعل الجانى المحدد الموصوف كما يلزم تحقق النتيجة (وهى وفاة المجنى عليه) وكذا علاقة السببية بين الفعل بين اعطاء المادة السامة والوفاة أى يكون اعطاء المادة السامة هو سبب الوفاة .

كما يلزم لقيامها أيضا توافر الركن المعنوى لجريمة القتل العمد وهو العلم بكافة عناصر الركن المادى ، فلا بد أن يعلم الجانى بأن المادة التى يعطيها للمجنى عليه سامة بطبيعتها ، وأن يعلم أن من شأنها احداث وفاة المجنى عليه ، ويلزم أيضا أن يتوافر لديه القصد الخاص وهونية إزهاق روح المجنى عليه

والدفع التى يمكن اثارها بصدد هذه الجريمة بالاضافة الى الدفع التى تحدثنا عنها فى فى جريمة القتل العمد هى الدفع باستحالة الجريمة لان المادة المستعملة ليست صالحة بطبيعتها لاحداث الوفاة ، والدفع بعدم توافر نية القتل لدى المتهم لان اعطاءه المادة للمجنى عليه كان بغرض العلاج ، أو بعدم علم المتهم بكنه المادة التى اعطاها للمجنى عليه والدفع بعدم توافر الارادة لدى المتهم لو علمه بتعدى فعلته الى غير من قصده ، مع الأخذ فى الاعتبار بأن جميع الدفع التى سبق دراستها فى الفصل السابق (فى جريمة القتل العمد البسيط) يمكن ابدائها فى هذه الجريمة وكذلك كافة الطلبات التى تم دراستها فى الباب الاول يمكن طلب تحقيقها من المحكمة حيثما ان لها محل على التفصيل لسابق ذكره .